

دور التأجير التمويلي في التنمية الاقتصادية

إذا أراد المشروع الاستفادة إبرام عقد تأجير تمويلي مع أحد البنوك الإسلامية الدولية فمن الواجب عليه أن يقدم العديد من البيانات المتعلقة بالاستثمار الذي يرغب في إقامته وكذلك البيانات المتعلقة بالمشروع المستفيد ذاته.

وبعد اقتناع البنك الإسلامي الدولي بجديوى المشروع الجديد يتم إبرام عقد التأجير التمويلي مع المستفيد ويقوم البنك بتوكيل المستفيد في إبرام عقد البيع مع البائعين كما يوكله في إستلام الآلات المشتره للمستفيد.

أثار عقد التأجير التمويلي بين البنك الإسلامي والمستفيد.

١- تمك المعداد - بموجب هذا العقد المائل يحق للبنك تمك الآلات الجديدة والتي اشتراها وأجرها للمستفيد.

٢- الحصول على القيمة الإيجارية - بموجب العقد المائل يحق للبنك الحصول على القيمة الإيجارية المتفق عليها مع المستفيد.

٣- حق التفويت - يحق للبنك دخول المشروع الخاص بالمستفيد والوقوف على حالة المعداد وفحصها.

٤- حق الحصول على تقارير المتابعة الدورية عن سير المشروع أثناء مراحل تنفيذ.

٥- التزام البنك بسداد ثمن المعداد بعد التأكد من سلامة عقد البيع الجبرم بين المستفيد والبائع وإذا تبين أن عقد البيع غير مطابق لنظام البنك الإسلامي فإنه لا يكون ملزماً بسداد قيمة شراء المعداد.

٦- حقوق المستفيد والالتزامات.

١- حق المستفيد في إستتجار الآلات التي قام البنك بشراؤها.

٢- حق المستفيد في استعمال الآلات المؤجره له مع التزامه بالمحافظة عليها وصيانتها.

٣- حق المستفيد في تمك الآلات بعد انتهاء عقد الإيجار.

٤- التزام المستفيد في التامين على المعداد المشتره لصالح البنك وذلك بكامل قيمة هذه المعداد وضد جميع الأخطار المتعارف على التامين ضدها على أن تكون شركة التامين المتعاقد معها ذات سمعة طيبة.

يجوز للبنك ان يوقف سريان عقد التأجير التمويلي كلما إستشعر البنك ثمة بوادر تهدد عدم قيام المستفيد أو ضمانيه بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه وينتهي عقد التأجير التمويلي إذا توفرت إحدى الحالات التالية:

١- هلاك المشروع الجديد وذلك إذا مالق بالآلات محل المشروع خسارة شاملة بحيث لايرجى إستمرار المشروع نظرا لحاجته لمصرفات كبيرة لإصلاح الأضرار التي لحقت بالمشروع.

٢- عدم وفاء المستفيد بالتزاماته العقدية والتي تجيز للبنك إنهاء عقد التأجير التمويلي الجبرم مع المستفيد إذا ما أخل المستفيد بالتزاماته العقدية.

(إضاءة)

الجدير بالذكر ان البنك المركزي يجري مباحثات مع مؤسسة التمويل الدولية IFC وذلك لتنظيم مؤتمر دولي حول التأجير التمويلي في اليمن أواخر شهر ابريل القادم.

المرجع

البنوك الإسلامية الدولية وعقودها د/ هشام خالد.

يعد التأجير التمويلي من عناصر دفع التنمية الاقتصادية لما يمثله من سبيل هام لتمويل إستثمارات المشروعات فضلا عن اعتباره وسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية.

وقد انتشر نظام التأجير التمويلي عالميا خاصة في الدول الأوروبية على أثر النجاح الذي حققه في دولة النمسا (الولايات المتحدة الأمريكية) وكانت البداية في بريطانيا ثم انتقل إلى فرنسا ومن الدول العربية التي اهتمت بهذا النظام الجديد (المغرب) حيث تم تأسيس أولى شركات التأجير التمويلي في المنطقة العربية.

وفي مصر صدر القانون المصري عام ١٩٩٥م والذي ينظم عمليات التأجير التمويلي. والتأجير التمويلي أصبح ظاهرة واسعة الانتشار عالميا إذ تعرفه دول عديدة سواء كانت من الدول الرأسماليه المتقدمة أو من الدول النامية.

وقد إتسعت مجالات عمليات التأجير التمويلي بدرجة كبيرة وشملت كما كبيرا من المجالات.

وقد عرف التأجير التمويلي بأنه.

١- كل عقد يلزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى المستاجر مقولات مملوكة له أو تلقاها من مورد أو مقاول إستنادا إلى عقد من العقود ويكون التأجير مقابل أجره مستحقه يتفق عليها المؤجر والمستاجر.

٢- كل عقد يلزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى المستاجر عقارات أو منشآت يقيمه المؤجر على نفقته بقصد تأجيرها للمستاجر وذلك بالشروط والمواصفات والأجرة المستحقة التي يحددها العقد.

٣- كل عقد يلزم بمقتضاه المؤجر بتأجير مال إلى المستاجر تأجيرا تمويليا إذا كان هذا المال قد ألت إليه ملكيته إلى المؤجر من المستاجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد التأجير التمويلي.

ويعتبر عقد التأجير التمويلي من العقود التجارية التي يجب أن تكون ثابتة بالكتابة ولا عدت باطله وكان لم تكن كما يعتبر عقد التأجير التمويلي من العقود اللازمة التي لا يملك أحد الأطراف الرجوع فيها بإرادته الفدره سواء بالفسخ أو الإلغاء أو التعديل دون موافقة الطرف الآخر إلا ما استثنى بنص خاص.

أطراف التأجير التمويلي

الطرف الأول: المستفيد/ وهو الذي يتخذ زمام المبادرة بتحريك العملية بالنظر إلى حاجته في الانتفاع بأصل انتاجي داخل في مشروعه.

الطرف الثاني: بائع الأصول الإنتاجية/ وهو من يقوم ببيع الآلات والوسائل الإنتاجية المختلفة إلى الغير (الشركة القائمة على عملية التأجير التمويلي).

الطرف الثالث: شركة التأجير التمويلي/ وهي التي تقوم بشراء الأصول الإنتاجية المختلفة من البائع وتعطي المشروع المستفيد فرصة الإفادة منها والانتفاع بها لأجل معين.

وغالبا ينتهي عقد التأجير التمويلي بتمك المستفيد لموضوع عقد التأجير الذي قد يكون معداد أو الآلات ويهدف البنك المركزي إلى نشر مفهوم التأجير التمويلي في اليمن وحث البنوك التجارية ورجال الأعمال من الولوج في هذا المجال لما له من آثار إيجابية على المستثمر بوجه خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام.

وفي هذا الصدد فقد قام البنك المركزي بإعداد مشروع قانون التأجير التمويلي وحالته إلى مجلس الوزراء لاقراءه.

(البنوك الإسلامية وعقد التأجير التمويلي).

١٠ مليارات مخصصات المشاريع الاستثمارية للاتحاد التعاوني السمكي

خلال العام الجاري؛

كاتب/ علي البشري

الاسماك والأحياء البحرية. وتستهدف الخطة تنظيم عملية التكامل والتنسيق بين الجمعيات التعاونية في مختلف المجالات الإنتاجية والتسويقية والخدمات ما يحقق فاعليتها والنموية وخدمة مجتمعاتها المحلية والمساهمة في خلق فرص العمل والتخفيف من الفقر وتأمين الغذاء ورفع الاقتصاد الوطني والتنسيق مع وزارة الشؤون السمكية وصناعة الأحياء البحرية للنشاط السمكي وعمل الصيد التقليدي ودور العمل التعاوني في تنمية الثروة السمكية.

الجدير بالذكر أن العمل التعاوني السمكي قد شهد تقدما متزايدا خلال الأعوام الأخيرة إذ ارتفع عدد التعاونيات السمكية من ١٢٥ جمعية تعاونية سمكية. كما تزايد عدد الصيادين التعاونيين والفريديين إلى ٤٠ ألف عضو من إجمالي الصيادين البالغ عددهم ٦٠ ألف صياد.

السمكي إلى تطوير وتنمية نشاط الصيد التقليدي وتحسين الظروف الإنتاجية والمعيشية للصيادين وتحقيق فاعلية العمل التعاوني السمكي في العملية الاقتصادية والاجتماعية التنموية وكذا العمل على توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق السمكي للجمعيات والصيادين التقليديين وخدمة أنشطتهم. ويركز الاتحاد من خلال أنشطته وبرامجه على الاهتمام بتطوير القدرات الفنية للجمعيات السمكية وتنمية واستثمار مواردها في إقامة مشاريعها الاقتصادية والمشاريع المشتركة وإنشاء الجمعيات العامة الخدمية في المجالات الإنتاجية والتسويقية والخدمية والاستثمارية المختلفة والقيام بأعمال الإرشاد السمكي والتعاوني للصيادين والجمعيات وتشجيعهم على تطوير أساليب وطرق ووسائل الصيد وتحسين جودة المنتجات للإستهلاك المحلي وصادرات

■، بلغ إجمالي مخصصات مشاريع الخطة الاستثمارية للاتحاد التعاوني الزراعي لعام ٢٠٠٥ مليار ١٨٨ مليوناً ٥٠٠ الف ريال من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.

ووفقاً لبيانات إحصائية حصلت عليها الثورة فقد تم اعتماد ٣٥٠ مليون ريال لشراء قوارب صيد مع مكائن بحرية ومعدات اصطحاب وقطع غيار و٢٠٠ مليون ريال لإنشاء مراكز صادرات المهرة، حضرموت، و٧٠ مليون ريال لإعادة تأهيل المنشآت السمكية.

كما تم اعتماد ٢٠٠ مليون ريال لإنشاء عشرة مصانع تلج ٦٠ مليون ريال لإقامة مساحات حراج نموذجية. فيما تم تخصيص ٢٥ مليون ريال لتخفيف أعباء القروض و٢٥ مليون ريال كمساهمة تشجيعية و٨.٥ مليون ريال للدراسات ويسعى الاتحاد التعاوني



خلال لقاء أمين عام الغرف التجارية العربية الفرنسية

مطير يستعرض نشاط الهيئة العامة للإستثمار والتسهيلات المقدمة للمستثمرين

صنعا / سبا /

الطيار النشاطات التي تقوم بها الغرفة التجارية العربية الفرنسية وبرامج عملها المستقبلية. وقدم الدكتور الطيار مقترحا بمقعد ندوة في باريس عن الإستثمار في اليمن.

إلى ذلك يزور الجمهورية اليمنية في شهر سبتمبر القادم وقد تجاري برئاسة رئيس مجلس الغرف العربية الفرنسية وأوضح الدكتور صالح بكر الطيار /أمين عام الغرفة التجارية العربية الفرنسية لدى وصوله إلى صنعاء أمس أن زيارة الوفد التجاري الفرنسي تستهدف تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية

صنعا / سبا / عرض الأخ / عبدالكريم مطير رئيس الهيئة العامة للإستثمار خلال لقائه أمس الدكتور / صالح بكر الطيار أمين عام الغرفة التجارية العربية الفرنسية نشاط الهيئة وإجراءات العمل المنتهية منها.

كما استعرض التسهيلات المقدمة للمستثمرين في ظل قانون الإستثمار، بالإضافة إلى التناقص الجيدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والأدري اثره على مناخ الإستثمار.

من جانبه استعرض الدكتور/

تصدير ٨٨٥ طناً من المنتجات اليمنية عبر ميناء عدن

صنعا / سبا /

■ صدر أمس عبر ميناء عدن / ٨٨٥ طناً من المنتجات الوطنية اشتملت على الاسماك والحليب وزيتون المحركات ومادة الحنأ إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وقاد الأخ / عبده نعمان سعيد نائب مدير عام أرسفة المعال لتسئون الحاويات لووكالة الأبناء اليمنية سبا بان شحنة الاسماك والبالغة نحو / ٣٧٢ طناً صدرت إلى كل من مصر وإيران وابطاليا واسبانيا وفرنسا وهولندا وهونج كونج في حين صدرت شحنة من الحليب السائل ومادة الحنأ البالغة ٥٤ / طناً إلى مملكة البحرين إضافة إلى تصديرشحنة من الحليب السائل بلغت / ١٨٩ طناً وشحنة من زيوت محركات المكائن بلغت نحو / ٢٧٠ طناً إلى ميناء جبل علي بقولة الإمارات العربية المتحدة من جهة ثانية استقبل ميناء عدن أمس / ٩٧ حاوية بضائع واردات متنوعة إلى الأسواق اليمنية.



قروض لتنمية المشاريع الصغيرة بلحج

صنعا / سبا /

■ منح برنامج الإذخار والإقراض التابع لجمعية الوفاء بمحافظة عدن أمس قروضاً ميسرة بقيمة مليون ريال ل ١٠٠ امرأة في مديرتي الحوطة وتبن بمحافظة لحج.

وأوضحت الأخت انتصار الصارطي مديرة البرنامج بان تلك القروض التي تعد الدفعة الأولى خصصت لتأهيل وتنمية المشاريع الصغيرة التجارية والإنتاجية والخدمية في المديرتين.

□ □ □

٢١٦ مشروعاً في البرنامج الاستثماري للعام الجاري في الحويت

الحويت / سبا /

■ يجري حالياً في محافظة الحويت تنفيذ ١٣٢ مشروعاً خدمياً وتنموياً بتكلفة ٣٣٤ مليوناً و٢٨٧ الف ريال وذلك في إطار البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام الجاري ٢٠٠٥.

وأشار الأخ محمد حمود المطري وكيل المحافظة إلى أنه سيتم خلال العام الجاري تنفيذ ٨٤ مشروعاً بقيمة ٣٤٩ مليوناً و٢٦ الف ريال في كافة مديريات المحافظة ضمن نفس البرنامج.

وكان البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام الجاري قد أقر تنفيذ ٢١٦ مشروعاً في كافة مديريات المحافظة بتكلفة ٦٨٣ مليوناً و٧١٣ الف ريال.

□ □ □

أكثر من ٢ مليارات ريال الإيرادات المركزية بمحافظة إب

● بلغ إجمالي الإيرادات المركزية بمحافظة إب خلال العام ٢٠٠٤ (٣,٠٣٠,٣٩٩,٠٤٠) ريالاً بزيادة عن المقابل ببلغ وقدره (٢٦٢,٦١٣,٦٥٣) ريالاً أي ما نسبته ٢٧,٥٪.

ذكر ذلك لصحيفة الثورة الأخ / حسن حسين الإعجم مدير عام مكتب المالية بالمحافظة مشيراً إلى أن إجمالي الإيرادات الجارية المحلية والمشاركة قد بلغت (٧٥٥,٣٢٦,٩٥٢) ريالاً فيما بلغت الإيرادات المحلية للعام نفسه ٢٠٠٤ (٤٠٨,٧٢٦,٩٦٣,٩٤٤) ريالاً بزيادة عن المقابل ببلغ وقدره (٨٨٣,١٥١,٦٠) ريالاً أي ما نسبته ٢١,٢٦٪ منها بان المكتب قد استكمل فتح الوحدات الحسابية في بقية مديريات المحافظة البالغ عددها (١١) مديرية.

مؤكداً بان المكتب يبذل الكثير من الجهود لما من شأنه متابعة تحصيل الإيرادات وتنميتها.

□ □ □

ورشة عمل خاصة بمشروع التدريب المهني بعبدن

عبدن/سبا/

عقدت أمس بعبدن ورشة عمل خاصة بمشروع التدريب المهني (المرحلة الثانية) بمشاركة ٤٠ مشاركاً من المؤسسات التابعة لوزارة التعليم والتدريب المهني والمؤسسات الخاصة بدعم المنشآت الصغيرة بعبدن.

وهدفت الورشة إلى الوقوف أمام مكونات مشروع التدريب المهني (المرحلة الثانية) ومتطلباته وذلك بالتنسيق مع البنك الدولي.

ويهدف مشروع التدريب المهني إلى تطوير ودعم المنشآت الصغيرة وتطوير البرامج الحديثة في التعليم التقني وبما يتناسب والتطورات الاقتصادية وتطوير قدرات المعلمين والمدربين في المؤسسات التدريبية ومراجعتها وتطوير البيئة المؤسسية لصندوق التدريب المهني وتطوير المهارات.

حضر الورشة التي نظمها مكتب وزارة التعليم والتدريب المهني بعبدن الأخ رشاد شائع مدير عام المكتب.

دراسة امكانية إقامة مزرعة لتربية الاسماك بحضرموت

صنعا/سبا/

الاسماك النوعية. وقد رحب الأخ المحافظ بالإستثمارات الألمانية في المحافظة وخاصة في مجال الاسماك الذي يعتبر من أهم الإستثمارات الاقتصادية الجديدة في اليمن.

وأشار إلى الإهتمام الذي توليه القيادة السياسية لهذه الثروة المتجددة وتشجيع الإصطياد التقليدي حفاظاً على هذه الثروة. وأكد المحافظ على تقديم كافة التسهيلات للشركة من أجل إنجاح

■، المكلا/سبا/.. اطلع الأخ عبدالقادر على هلال محافظ محافظة حضرموت خلال لقائه أمس وقد بشركة ايكو مارس الألمانية المتخصصة في مجال مزارع تربية الاسماك برئاسة السيد لوثر كليم اطلع على الدراسة التي قدمتها الشركة لإنشاء مزرعة لتربية الاسماك بساحل حضرموت على مساحة قدرها ٨٠٠٠ الف متر مربع بإنتاج سنوي ٥٠٠ طن من

تدشين اليوم الحقلي للتقنيات الزراعية والري الموضعي بمديرية بني حشيش

صنعا/سبا/

تم أمس بمنطقة الخربة بمديرية بني حشيش بمحافظة صنعاء تدشين اليوم الحقلي الخاص بتعريف المزارعين في المنطقة على تقنيات الزراعة المحمية والري الموضعي الفعالي لتحسين كفاءة استخدام مياه مخطان ٠٠ وفي حفل التدشين الذي نظمته هيئة البحوث الزراعية بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث المناطق الجافة الكاردا، وجمعية سعوان التعاونية الزراعية الخدمية، أشار الأخ اسماعيل محرم رئيس هيئة البحوث والإرشاد الزراعي إلى أهمية هذا اليوم الهادف إلى تعميم تقنيات تحسين كفاءة استخدام مياه السودان، وتقنيات الري الموضعي على محصول العنب إلى جانب تدريب المزارعين على ادارة تقنيات جديدة لرفع الإنتاجية الزراعية باستخدامات أفضل للمياه المتاحة. وأوضح أن تقنية البيت المحمية في الزراعة مقارنة بزراعة المساحات المفتوحة تعد تقنية سهلة ورخصه وذات مردود اقتصادي عالي للمزارعين.

صنعا/سبا/ ومدينة ريم بمحافظة إب. وأشار الأخ محمد محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي من جانبه إلى ما تتميز به منطقة الخربة -بني حشيش من التعاون والشراكة في الحياة الزراعية وحياة الأبار، لافتاً إلى أن البئر الارتوازية التي يبلغ عمقها في المنطقة ٥٥٠ متراً، يشترك في ملكيتها بين ٥٠٠ مزارع، مما اتاح لإبناء المنطقة الفرصة لان يكونوا شركاء.

فيما استعرض الأخ احمد مصطفى مدير اقليمي في المركز الدولي لبحوث المناطق الجافة الكاردا، أفاق التعاون بين المركز ووزارة الزراعة والري في المجال الزراعي والتقنيات الحديثة في مجال الزراعة والري، بما يحقق الفائدة للمزارعين ويعزز إنتاجيات محاصيلهم الزراعية بتكاليف أقل وتقنية عالية ومردودات اقتصادية كبيرة، واستخدامات قليلة للمياه ٠ وكان الأخ صالح منثي وكيل وزارة الزراعة والري الذي حضر تدشين اليوم الحقلي قد تفقد سد مخطان الترابي البالغة سعته ٣٥٠ الف متر مكعب، وبتكلفة ٤٥ مليون ريال، وكذا سد مصيغ الخرسانتي الذي يستوعب نحو ٥٠٠ متر مكعب من المياه والبالغة تكلفته الإنشائية نحو ٦٥ مليون ريال.